ب الذي لا وجود له الآن، و
ايخ [أحد متظاهري حركة ال
تل من جراء القاء قنبلة على
، لهو دليل على هذا.
سلطة العضلات المتبعة ضـ
في الضفة والقطاع، تسمح با
عد العرب. فبالامكان الاعت
ين الذين يمسون الاسرائيليين،
طار قانوني أو خارج هذا الا
فار من قبل المستوطنين على

الواضح انه بالامكان تغيير
د أوامر عسكرية تختلف في مض
العادي، أو حتى إصدار أوامر ش

التي أخذها الجيش الاسرائيلي الى لبنان الجنوبي الذي سيمتد من «النهر الاولي ولغاية بحيرة القرعون» (جيروزاليم بوست، ١١/٧/١٩٨٢) إلّا تعبيرا عن التخطيط الاسرائيلي لسلخ المناطق الجنوبية المحتلة عن الكيان الوطني اللبناني. وفعلاً، وبعد أقل من شهرين من انعقاد الجلسة الاولى للمفاوضات في خلدة في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حققت قوات الاحتلال، احد الشروط التي كانت قد طرحتها على طاولة المفاوضات حين اصبح سعد حداد، منذ أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣، مسيطراً على منطقة تمتد في عمق ٤٥ كلم، اي على المنطقة التي تدخل ضمن الترتيبات الأمنية التي يطالب بها المفاوض الاسرائيلي (النهار، ٤/٢/١٩٨٣). ويحقق حداد سيطرته على هذه المنطقة عبر الوسائل المختلفة التي حددتها قوات الاحتلال، وأهمها:

□ انتشار الحواجز الثابتة، إما عبر إقامة الحواجز الجديدة أو عن طريق استلام بعض حواجز الاحتلال الثابتة. لنذكر، على سبيل المثال، الحواجز الثابتة التي اقامها سعد حداد على مداخل صيدا الشرقية والشمالية والجنوبية حيث اقام، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، حاجزا ثابتا عند مفرق محلة القنايا على طريق صيدا ــ جزين بعد أن كان قد أقيم حاجزان على جسري الاولي والزهراني، وحاجز آخر عند المفرق المؤدي إلى بلدة علمان وقرى الشوف الأسفل؛ وكذلك الحاجزان الثابتان في كل من أبو الأسود وقرب مفرق القاسمية ــ صور، اللذان تسلمهما من جيش الاحتلال، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

□ إقامة المواقع الجديدة، مثل موقع الدبابات الذي أقامه حداد قرب قرية مجدليون شمالي مدينة صور حيث نقل إليها مقره.

□ زيادة عناصر العصابات الحدودية. ولقد اتخذت قوات الاحتلال، عشية الجلسة الاولى للمفاوضات الثلاثية، قرارا بزيادة أفراد العصابات الحدودية إلى ثلاثة آلاف عنصر، وذلك، كخطوة أولى نحو تكوين «جيش لا يقل تعداده عن خمسين الف عنصر» (كما جاء في تصريح سابق لحداد، إلى صحيفة «جيروزاليم بوست» في ١١/٧/١٩٨٢، والذي سيتم تمويله عبر الضرائب المفروضة على مرافىء صيدا وصور، وعلى مصفاة الزهراني. واستنادا لهذا القرار، اعلن حداد، في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، فتح باب الخدمة في صفوف «جيشه» وقام باستقبال «المجندين» الجدد في ثكنتي مرجعيون وبنت جبيل، حيث أبلغهم بأنه سيطبق عليهم النظام العسكري اللبناني في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٢ و ٣ و ٢٤/١٢/١٩٨٢، ٢٠/١/١٩٨٣؛ النهار، ٥/١٢/١٩٨٢، ٤ و ٩/٢/١٩٨٣). ولكن، لقي سعد حداد، ومنذ الآن، جهازاً مقبلاً على مساندته في «مهامه الأمنية»، هو «الحرس الوطني»، الذي اصبح عناصره يعرفون تحت المصطلح الغربي «كوابي» (مأخوذ من الأحرف الاولى لعبارة «المدنيون المسلحون والمنظمون من قبل اسرائيل») او المصطلح «لوف» («المسلحون المحليون الذين يرتدون الملابس العسكرية الاسرائيلية»).

ان قوات الاحتلال فرضت، خلال الاشهر الأخيرة، تنظيم «الحرس الوطني» في القضية: حاصبيا، وراشيا والنبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون. وحددت، عبر لقاءات مع مخاتير القرى ورؤساء البلديات، الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم. ويستخلص، بأن على كل قرية «تأمين» مجموعة من عشرة إلى عشرين عنصراً، يتولون «مهمات أمنية» ضمن حدود القرية (مثل: تسيير الدوريات، تشغيل الحراسة وحواجز محلية)، ويجمعهم مقر دائم في وسطها؛ فهم «متفرغون» ورواتبهم تدفع من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويتقاضونها من ضباط الاحتلال. ويبدو أن الاحتلال يسعى إلى وضع هذا «الحرس الوطني» تحت امرة سعد حداد المباشرة، وقد قررت «اللجنة العليا» (انشئت في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهي عبارة عن تجمع صغير من «ممثلين» للقرى الحدودية والقطاع الأوسط) ان يفرز لكل مقر من «الحرس الوطني» مسؤول عسكري من التابعين لسعد حداد، يقوم بترتيب الدوريات ويشرف الحراسة المحلية. وان قوات الاحتلال التي تنظر إلى كل قرية على انها «وحدة أمنية» نظرت ايضاً إليها على أنها «وحدة مدنية». ولذلك فان تنظيم «اللجان المحلية» قائم على أسس شبيهة بتنظيم «الحرس الوطني»: اي، تعميم